الأمم المتحدة

A/67/67

الجمعية العامة

Distr.: General
6 March 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ١١١ (د) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب ثمانية عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى رسالتي المؤرخة ١٠ شباط/فبراير، التي أبلغتكم فيها عن ترشح ألمانيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥، في الانتخابات المقرر إجراؤها في وقت لاحق في عام ٢٠١٢، ووفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١، أتشرف بأن أقدم طيا مجموعة محددة من التعهدات والالتزامات التي تؤكد مشاركة ألمانيا الفعّالة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) بيتر **فيتيغ**
السفير
الممثل الدائم

* A/67/50.

120312 120312 12-25391 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

ترشُّح ألمانيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥

التعهدات والالتزامات الطوعية عملا بقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١

١ - كانت جمهورية ألمانيا الاتحادية عضوا مؤسسا لمجلس حقوق الإنسان وكانت عضوا فيه في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٩. وتسعى حكومة ألمانيا إلى إعادة انتخاباها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥.

٢ - إن احترام حقوق الإنسان هو ذو أهمية حيوية لجمهورية ألمانيا الاتحادية. ثم إن دستور ألمانيا، الذي هو القانون الأساسي، يبدأ بالقول إن كرامة الإنسان مصونة لا تُنتهك ويمضي قائلا إن الشعب الألماني يعتبر حقوق الإنسان غير القابلة للانتهاك وللتصرف هي أساس كل مجتمع.

٣ - وألمانيا طرف في اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية التي أُدمجت في قانونها الوطني عقب التصديق عليها. وقد دخلت ألمانيا في التزامات موسَّعة بشأن حماية حقوق الإنسان، وتسمح برصد إعمال هذه الحقوق على الصعيد الوطني والدولي على السواء.

٤ - كما تشعر الحكومة أن عليها التزاما بالسعي جاهدة لحماية حقوق الإنسان وتعزيز احترامها في شتى أرجاء العالم. وهي تفعل ذلك بإجراء حوار حاسم وبتقديم دعم ملموس للمشاريع الهادفة إلى تحسين أوضاع حقوق الإنسان. ثم إن حقوق الإنسان ومبادئ حقوق الإنسان تؤخذ دوما في الحسبان في المشاريع والبرامج الألمانية المتعلقة بالسياسة الإنمائية.

٥ - وحماية حقوق الإنسان واحترامها يبدءان في بلد المرء. ونحن نعتبر ذلك مهمة يتعين علينا التعاطي معها كل يوم، وعلينا أن نسمح بالحكم علينا من خلال مدى إحساننا في أداء هذه المهمة.

٦ - والمعهد الألماني لحقوق الإنسان، الذي أُنشئ في آذار/مارس ٢٠٠١، هو معهد ألمانيا الوطني المستقل لحقوق الإنسان بحسب ما تقتضيه مبادئ باريس وهو يرصد عن كثب وعلى نحو انتقادي أنشطة الحكومة في مجال حقوق الإنسان، وتقيم الحكومة صلات وثيقة بالمجتمع المدني وتدير معه حوارا فعّالا بشأن حقوق الإنسان.

٧ - والحكومة تعتبر سياستها المتعلقة بحقوق الإنسان مهمة شاملة تؤثر في كل مجالات المجتمع. علما بأن إعمال المادة ٣ من الدستور، التي تنص على أن للرجل والمرأة حقوقا

متساوية، وتنفيذ خطة العمل الوطنية لألمانيا المراعية للطفل، للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، وخطة عمل الحكومة الاتحادية لمكافحة العنف ضد المرأة، والجهود المبذولة لإتاحة فرص متكافئة ومشاركة متساوية لمن هم في الأصل مهاجرون، ووضع خطة عمل وطنية لمحاربة العنصرية وكراهية الأجانب ومعاداة السامية، وما يتصل بها من تعصُّب، ما هي إلا أمثلة قليلة على التزام الحكومة المستمر بتحسين حالة حقوق الإنسان.

٨ - وجمهورية ألمانيا الاتحادية ملتزمة بدعم مجلس حقوق الإنسان وآلياته منذ إنشائه. وقد أصدرت دعوة دائمة للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للمجلس. وهي التي بادرت بإنشاء الولايات الثلاث للمقررين الخاصين. وفي اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان خبير ألماني منذ عام ٢٠٠٨، على حين يتقلد خبير آخر وظيفة مقرر خاص منذ عام ٢٠١٠.

٩ - وفيما يتعلق بترشح ألمانيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان، تتعهد حكومة ألمانيا بما يلي:

(أ) مواصلة العمل على تحقيق عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزُّء؛

(ب) مواصلة العمل بفاعلية على الدفع قدما بتنفيذ التزاماتها بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وسائر الاتفاقيات الدولية والإقليمية؛

(ج) الوفاء بالتزاماتها الإبلاغية المنبثقة عن هذه الاتفاقيات، والتعاون بروح الثقة المتبادلة مع هيئات المعاهدات، وتعميم الملاحظات الختامية لهيئات المعاهدات، ودراسة كيفية تنفيذها والإبلاغ عن خطوات التنفيذ المناظرة؛

(د) مواصلة تعاونها الوثيق مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومواصلة تقديم دعم كبير لعمله؛

(هـ) العمل على تمكين مجلس حقوق الإنسان من أداء ولايته كاملة بموجب قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١ المنشئ للمجلس، ومنح المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في سياق ما تعنيه مبادئ باريس، والمجتمع المدني، المكان اللائق بهما في المجلس؛

(و) مواصلة القيام بدور فعّال في مجلس حقوق الإنسان، وذلك بالأخص عن طريق مواصلة رعايتها لولايات المقررين الخاصين المعنيين بحقوق الإنسان في ماء صالح للشرب وفي الصرف الصحي، والمعنيين بالإسكان اللائق، كأحد عناصر الحق في مستوى

معيشي لائق، والمعنيين بالحق في عدم التمييز في هذا الصدد، والمعنيين بالاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال؛

(ز) السعي بنشاط إلى التعاون في مجلس حقوق الإنسان على تحسين حماية حقوق الإنسان بما يتعدى الحدود الإقليمية؛

(ح) التعاون مع صكوك وآليات حقوق الإنسان، وذلك على الأخص بإبقائها على دعوتها الدائمة للمقررين الخاصين والعمل بفعالية في الاستعراض الدوري العالمي.

١٠ - وتتعهد الحكومة بالقيام، على الصعيد الوطني، بما يلي:

(أ) التصديق على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر في عام ٢٠١٢ على أقصى تقدير؛

(ب) وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بحلول نهاية عام ٢٠١١، وإشراك المجتمع المدني على أساس واسع؛

(ج) تنفيذ خطة عمل الحكومة الاتحادية لحماية الأطفال والشباب من العنف والاستغلال الجنسيين، واستعراض تنفيذها من خلال إجراء رصدي؛

(د) مواصلة جهودها على نحو حازم لمكافحة العنصرية، وكراهية الأجانب، ومعاداة السامية، وما يتصل بها من تعصب؛

(هـ) تنفيذ خطة عمل الحكومة الاتحادية بشأن حقوق الإنسان، للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢.